

«نفط الكويت»: رفع إنتاج الغاز الحر بنهاية 2016

كشف مصدر نفطي مسؤول في شركة نفط الكويت لـ «الانباء» أن الشركة تخطط لرفع إنتاج الغاز الحر من مستوى 175 مليون قدم مكعبة يوميا إلى 200 مليون قدم مكعبة يوميا بحلول نهاية 2016 وذلك بعد شراء منشأة الغاز «المرحلة الأولى» من المقاول ونذكر مصدر مسؤول في شركة نفط الكويت أن مشروع حفر ونقل ودرم التربة الملوثة بالنفايات الهيدروكربونية جنوب شرق الكويت سيرى النور قريبا وذلك عقب مروره بالعديد من الموافقات الرسمية، مشيرا إلى أن الميزانية التقديرية الموضوعة لتنفيذ المشروع تبلغ 15 مليون دولار والتي تشمل تحضير الموقع للمشروع وتجهيز تكنولوجيات معالجة التربة.

صفحة أسبوعية متخصصة

تهتم بأخبار النفط والغاز

إعداد: أحمد مغربي

a.maghraby@alanba.com.kw

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

النفط والغاز

تمويل مشروع الوقود البيئي من بنوك عالمية ومحلية.. و22% نسبة الإنجاز الحالية

«البتترول الوطنية»: اقتراض 2,4 مليار دينار في غضون 6 أشهر



محمد غازي المطيري



حاتم العوضي

كشفت شركة البترول الوطنية أن اللجنة العليا لتمويل مشروع الوقود البيئي أمامها 6 أشهر لوضع خطة التمويل وتحديد البنوك العالمية والمحلية الراغبة في المشاركة في عملية التمويل الضخمة التي تقارب 2,4 مليار دينار، وذلك عقب حصول الشركة على الموافقات الرسمية من قبل مؤسسة البترول الكويتية على تمويل 70% من المشروع الذي تبلغ كلفته الإجمالية 3,4 مليارات دينار من خارج مؤسسة البترول على أن تكون نسبة الـ 30% تمويل ذاتي من قبل الشركة والمؤسسة.

وذكر مسؤولون في «البتترول الوطنية» في تصريحات منفردة أن شركة الوطني للاستثمار وهي مستشار التمويل لمشروع الوقود البيئي الآن «في مرحلة دراسة المفاضل الرئيسيين من المؤسسات الحكومية وبعدها سستجهون للبنوك العالمية والمحلية، مشيرين إلى أنه تم إنجاز ما نسبته 22% من إجمالي الأعمال بالمشروع.

المطيري: انخفاض أسعار النفط انعكس سلباً على المصافي.. وأرباح الشركة ستخضع

العوضي: تجهيز مكاتب للعاملين في «الوقود» في المصافي والانتقال آخر الشهر الجاري

المطيري: انخفاض أسعار النفط انعكس سلباً على المصافي.. وأرباح الشركة ستخضع

شهدت تسعنا تدريجيا خلال فبراير ومارس الماضيين، وهو ما سينعكس إيجابا على أداء المصافي، مؤكداً أن ذلك التحسن سيرتد أثرا واضحا على أرباح «البتترول الوطنية» بشكل عام. وأعرب المطيري في تصريحات على هامش حفل تكريم موظفي شركة البترول

ومدى تأثير ذلك على أسعار المواد المكررة التي تنتجها الشركة قال المطيري إن أسعار منتجات مصافي البترول انخفضت انخفاضا كبيرا بالتوازي مع انخفاض أسعار النفط الخام خلال الفترة الماضية، مشيرا إلى أن أسعار المنتجات البترولية مثل البنزين والديزل والكيروسين

سيرك X جبر

تعديلات في أنظمة شؤون الموظفين

أصدرت شركة البترول الوطنية الكويتية تعميما مؤخرا بإجراء تعديلات على أنظمة شؤون الموظفين حيث تم تعديل العديد من الأبواب في العطل الرسمية والإجازات والغياب والتدريب الوظيفي والتطوير ومكافأة نهاية الخدمة وأنظمة السفر.

مبان مقاومة للانفجار

تعكف شركة البترول الوطنية على دراسة العطاءات المالية لمشروع إنشاء مبان مقاومة للانفجار لمشغلي الوحدات بمصفاة ميناء الأحمدى، وعلمت «الأنباء» من مصادرها أن الأسعار التي استقبلتها الشركة للمشروع تبلغ 5,6 ملايين دينار.

منشأة استيراد الغاز

قامت مصفاة ميناء الأحمدى بصيانة شاملة لوحدات استقبال الغاز المسال في المصفاة وذلك استعدادا لبدء موسم استيراد الغاز لموسم الصيف، ولاستقبال مصنع الغاز العائم التابع لشركة غولار، وتمت صيانة 4 صهاريج ضخمة تستخدم لتخزين الغاز المسال، وتبلغ القدرة الكاملة لوحدة الغاز المسال 1,5 مليار قدم مكعبة.

لوائح المؤسسة

على الرغم من تفعيل مؤسسة البترول الكويتية لعدد من لوائح ونظم العمل وعلى رأسها اللائحة الإدارية الجديدة المعتمدة من قبل مجلس إدارة المؤسسة، إلا أن تلك اللوائح غير معتمدة من قبل المجلس الأعلى للبترول، وهو يعد مخالفة للمادتين 14 و16 من المرسوم بقانون رقم 6 لسنة 1980 بإنشاء مؤسسة البترول الكويتية، وذلك وفقا لعضو في المجلس الأعلى للبترول.

مكافآت بالحد الأقصى

مع نهاية السنة المالية لمؤسسة البترول، أبدى العديد من الموظفين تخوفهم من التقارير السنوية للموظفين والتي على أساسها يتم صرف المكافآت والحوافز في القطاع النفطي، وقال احد القياديين في المؤسسة لـ«الأنباء» انه العام الماضي شهد عدم التزام المؤسسة بالحد الأقصى لصرف المكافآت والمحدد بخمسة رواتب أساسية حيث تم الصرف بمبالغ تتعدى الحد الأقصى المسموح به لبعض الموظفين في المكتب الرئيسي بإجمالي مبالغ تجاوزت ما قيمته 1,9 مليون دينار لـ 407 موظفين.

رفع حساب المصروفات

علمت «الأنباء» من مصادرها أن مؤسسة البترول الكويتية قامت برفع حساب المصروفات المستحقة بمبلغ 17 مليون دينار وذلك للمصرف على المكافأة التشجيعية (مكافأة المشاركة بالنجاح والمكافأة الفردية) للعاملين في المؤسسة، مشيرا إلى أن المؤسسة قامت بصرف مليوني دينار على مكافأة المشاركة بالنجاح خلال العام الماضي والتي اقراها مجلس إدارة مؤسسة البترول براتب ورعب الراتب.

المليون، وقمنا في مشروع الوقود البيئي بتوظيف أحدث الوسائل التكنولوجية المستخدمة في مختلف الوحدات، والتكنولوجيا المستخدمة هي الأفضل على الإطلاق وقدمتها كبرى الشركات العالمية المتخصصة مثل شيفرون وشل واكسنز وهولدر توبسو وايه بي بي.

تجهيز مكاتب للعاملين

من جانبه، قال نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع في «البتترول الوطنية»، م.حاتم العوضي إن الأعمال التنفيذية الفعلية لمشروع الوقود البيئي بدأت على أرض الواقع في الوقت الراهن خلال الشركات العالمية المنفذة للمشروع، لافتا إلى أن الشركات بدأت في تجهيز مكاتب العاملين في المشروع بالمواقع الحقيقية في مصفاة ميناء عبدالله والأحمدى، موضحا أن المستشار الفني للمشروع يعمل على الانتهاء من المواقع التنفيذية لانتقال العاملين آخر الشهر الجاري.

وقال إن وجود العاملين في مواقع العمل الفعلية للمشروع تسمح للموظفين بالمراقبة الفعلية والإشراف الحقيقي والواقعي وهو ما يعطى رقابة حقيقية للأعمال الإنشائية. وفي سؤال حول نصيب القطاع الخاص من مشروع الوقود البيئي قال العوضي: إن «الشركة تتوقع توقيع عقود ضخمة مع مقاولين محليين لتنفيذ أعمال من الباطن في المشروع، وهذا الأمر يعتبر من القمم المضافة للاقتصاد المحلي في ضرورة إشراك القطاع الخاص في المشاريع النفطية الكبرى».

بالتحديد. وذكر المطيري أن المشتقات البترولية لمشروع الوقود البيئي ستكون متطابقة مع المعايير العالمية مثل يورو 4 و5، وستكون لدى الكويت منتجات جديدة مثل الديزل منخفض المحتوى الكبريتي الذي يصل إلى مستوى 10 أجزاء من

المطيري: انخفاض أسعار النفط انعكس سلباً على المصافي.. وأرباح الشركة ستخضع

المطيري: انخفاض أسعار النفط انعكس سلباً على المصافي.. وأرباح الشركة ستخضع

السعودية الأولى بـ 155 برجاً وفنزويلا الثانية بـ 114

الكويت الثالثة في عدد أبراج الحفر ضمن دول «أوبك»



تزايد أبراج الحفر العاملة في نفط الكويت لتتبع خطة وبرنامح تطوير الحقول

وأبراج الحفر ضمن دول أوبك بوجود 155 برج حفر في المملكة وذلك صعودا من 67 حفارا في عام 2010، وجاءت فنزويلا في المرتبة الثانية بوجود 114 برج حفر وذلك صعودا من مستوى 70 برج حفر في عام 2010.

وأشارت الإحصائية إلى أن عدد أبراج الحفر الموجودة في دول أوبك بالإضافة إلى إيران والعراق بلغ عددها 635 برج حفر وذلك صعودا من 342 برج حفر في عام 2010. وخارج دول أوبك كان لافتا في الإحصائية انخفاض أبراج الحفر العاملة في الولايات المتحدة الأميركية بحوالي 345 برج حفر لتصل إلى 1774 برج حفر عملا. ويرتفع عدد الحقول والخطة الاستكشافية مع انخفاض أسعار النفط لمستويات قياسية، وهو ما انعكس سلبا على شركات النفط الصخري العاملة في أميركا.

كشفت إحصائية حديثة حصلت عليها «الأنباء» من شركة نفط الكويت أن عدد أبراج ومنصات الحفر العاملة في الكويت شهدت زيادة كبيرة خلال عام 2014 والربع الأول من 2015 لتصل إلى 80 برج حفر، لتحتل الكويت بذلك المرتبة الثالثة ضمن دول منظمة «أوبك»، بعد السعودية وفنزويلا. وقالت الإحصائية إن منصات الحفر العاملة في شركة نفط الكويت شهدت ارتفاعا من 20 حفارا في عام 2010 تدريجيا لتصل إلى 58 حفارا في نهاية 2013 لتتعدى ذلك إلى مستوى 80 حفارا بنهاية الربع الأول من 2015، مشيرة إلى أن ارتفاع منصات الحفر في الشركة يأتي متناسقا مع خطط وبرنامج تطوير الحقول والخطة الاستكشافية في جميع مناطق الكويت. وأظهرت الإحصائية أن المملكة العربية السعودية تستحوذ على أكبر عدد من منصات

رأي نفطي

عودة إيران لأسواق النفط قد تدفع بهبوط الأسعار إلى 15 دولاراً للبرميل



عصام الزرورق

بأن يستطع، بإذن الله، أن يحافظ على حصص الكويت في الأسواق العالمية. وبحسب التقارير الصادرة سواء من البيوت الاستشارية أو وكالة الطاقة الدولية الأوروبية أو إدارة معلومات الطاقة الأميركية، هناك حاليا فائض بالعرض بمقدار 1,5 مليون برميل يوميا وربما انخفاض قليلا مقابل الطلب. وأخيرا نقولها أن اجتماع «أوبك» المقبل يواجهه مجموعة من التحديات منها كيفية استيعاب إنتاج إيران، والتنازلات التي ستقدمها دول أخرى في «أوبك»، هناك حاليا فائض إنتاج إيران، علما بأن هذه الدول لا تستطع التنازل لارتباط موازينها بالدخل الناتج من بيع النفط، كذلك مدى تعاون دول من خارج «أوبك»، وما هي النظرة المستقبلية للعرض والطلب وما هو وضع النفط الصخري في ظل استمرار الأسعار بالمستويات الحالية.

يجب التوضيح هنا أن السوق الصيني سوق كبير ويمكنه أن يستوعب إنتاج إيران ودول أخرى ولكن يبقى التخوف من معدلات النمو بمعنى هل ستكون في واقعها مثل ما كان متوقعا لها؟ وهنا بحسب التناقص الفعلية فإن الواقع خلال السنوات السابقة بعد الأزمة الاقتصادية كان باقلا من التوقعات، أضف إلى ذلك أننا نرى النفط الروسي ونفوطا أخرى من أميركا اللاتينية تمت الزيادة في بيعها في السوق الصيني بسبب توقف أو انخفاض تصدير نفوط أميركا اللاتينية إلى أميركا بسبب الزيادة في إنتاج النفط الصخري، وبالنسبة لنفوط إيران قبلأ شك أنها تزيد من المنافسة، لأن إيران بإيرامها للعقد مع الصين يكون على أساس يسمى «مقايضة» أو «Barter Deal»، وهو تبادل بين سلع بمعنى أن إيران تبني نفطا للصين، وفي المقابل الصين تبني لإيران سلعا أخرى منها غذائية وأخرى. وللعلم فإن الإنتاج الحالي لإيران يبلغ حوالي 2,85 مليون

الطلب، وعموما فمن خلال السنوات الـ 15 السابقة فانا أرى أن الأسعار العالمية قد خلقت لها حسدا أدنى وهو الـ 30 دولارا للبرميل بحيث في حال وصولها لدون ذلك فهذا لن يحدث لفترة طويلة. ورغم أن البعض تخوف من نشوب حرب أسعار بين الدول المنتجة وإيران للفوز بأكبر حصة سوقية فانا اعتقد أن هذا الأمر لن يصل إلى حرب أسعار لأن ذلك ليس من الصالح العام للجميع. ولكن متفائلين بأنه سيكون هناك توازن بين العرض والطلب للحفاظ على أسعار نفط تناسب الدول المنتجة والمستهلكة. التوقعات المستقبلية تشير إلى زيادة في الطلب للنفط بحوالي 1 إلى 1,3 مليون برميل سنويا ما يجعل استهلاك العالم للنفط يتزايد من حوالي 94 مليون برميل يوميا حاليا لتصل إلى حوالي 114 مليون برميل خلال السنوات الـ 15 المقبلة.

الحقوق بإيقافها دون أي تكاليف عليها. 4- مستويات الإنتاج من النفط الصخري في أميركا ومدى استمرار إنتاجه. 5- تحسن الأوضاع الاقتصادية في الأسواق وانعكاس ذلك في الزيادة في معدلات النمو للنواتج المحلية في دول مثل الصين والهند ودول أخرى في الشرق الأدنى والأقصى باعلى مما هو عليه حاليا حيث أن المؤشرات الحقيقية زود التوقعات. 6- زيادة الطلب على النفط مع التحسن في معدلات النمو. كما أرى أن نزول الأسعار لمستويات متدنية وتحديدًا لمستوى 20 دولارا للبرميل مستبعد نظرا لوجود عوامل عدة أهمها، وجود عدة حقول نفط يتم الانتاج منها حاليا ولكن بتكاليف إنتاج تتعدى الـ 20 دولارا للبرميل، وفي حال انخفاض الأسعار إلى 20 دولارا للبرميل فهذا يعني توقف الإنتاج من هذه الحقول وبالتالي عودة الأسعار لارتفاع، أضف إلى ذلك انحصار العرض مقابل

فيما سيكون انخفاض الأسعار لمستوى الـ 15 دولارا للبرميل أكثر «حوالي 30-25% عما هو حاليا» متوقف على عدة عوامل منها: 1- تفاصيل الاتفاقية التي يتم الإعداد لها حاليا تماشيا مع ما تم الاتفاق عليه يوم الخميس 2 أبريل وذلك لاعتمادها في نهاية شهر يونيو 2015 بين مجموعة الدول الـ 5 +1 مع الجمهورية الإيرانية ومدى التزام إيران بها والجدول الزمني لرفع الحظر بمعنى هل هو كلي أم جزئي ومتى. الخ. 2- الأوضاع السياسية في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وأثرها على تصدير النفط من منطقة الخليج العربي للأسواق العالمية. 3- تفاهم دول منظمة أوبك ودول خارج منظومة أوبك على تخفيض إنتاجها مع اعتقادي بأن دولا من خارج منظمة أوبك لن تستطعن تطبيق مثل هذا الاتفاق لأن معظم الإنتاج «هذا ربما روسيا» تقوم بها شركات ذات طابع تجاري تم إعطاؤها حقوقا للتطبيق بمواثيق لا تستطع الدول المانحة لهذه

ينتظر الاتفاق الأخير الذي توصلت إليه مجموعة الدول الـ 5 +1 مع الجمهورية الإيرانية بخصوص برنامج الأخرية النووي، التفاصيل التي سيتم الانتهاء منها في 30 يونيو 2015 والذي من الممكن أن تكون هناك بعض التحفظات وبالتالي التأخير في رفع الحظر أو الرفع التدريجي للحظر، إلا أنه ويرجع إيران إلى الأسواق العالمية دون أي قيد سيكون لذلك أثر كبير على أسعار النفط، حيث بحسب التوقعات ستراجع الأسعار العالمية بمقدار قد يصل إلى 15 دولارا للبرميل، وأنا اعتقد أن منظمة أوبك والدول الكبيرة من خارج المنظمة مطالبة بإجراءات لتعزيز الأسعار في مقدمتها تخفيض الإنتاج ليتسنى استيعاب إنتاج إيران. تجدر الإشارة هنا إلى أن دخول إيران إلى الأسواق بصورة كاملة بمعنى أن تكون بكامل طاقتها الإنتاجية وكذلك التصديرية والتي كانت عليها قبل الحظر الذي تم تطبيقه منذ 1996 وتم تعزيزه في عام 2010 قد يتطلب عدة سنوات

عصام الزرورق
القيادي السابق والخبير النفطي
في قطاع التكرير والتسويق الخارجي